تقرير عن مجمل اعمال أ. د. سيد غانم

اعداد:

د. رحاب صقر

د. مروة صبحي

أ. دينا ابراهيم

أ. انجي خالد

بنظرة عامة على اعمال الراحل أ.د. سيد غانم نجد ان:

اولا: معظم الاعمال غير موجودة بمكتبة الكلية لان الكلية ليس لديها كل الدوريات في مجال العلوم السياسية او السياسات العامة, حتى التي تصدر في مصر.

ثانيا: بعض من الاعمال موجودة على الانترنت كعناوين ولكن لم يستدل على الدوريات المنشور بها هذه العناوين ربما لانها توقفت عن الصدور.

ثالثا: قام الدكتور سيد غانم بترجمة عدد كبير من الاعمال و نشرها في عدة كتب و ربما لان الراحل لم يكن مترجما و غير متواجد في عالم الترجمة او لان النشر كان يتم مع دور نشر اكاديمية غير معروفة بشكل كبير, فنجد ان هذه التراجم ربما لم تضف كثيرا للمكتبة العربية او لا يتم الرجوع لها بشكل متواتر من الطلبة و الدارسين و غير متوفر عنها اي ريفيوهات او وجود على الانترنت.

رابعا: للدكتور سيد غانم دراسات فى عدة موضوعات فى علم السياسة ربما اهمها دراساته في فرعي الادارة العامة و التنمية. ففي مجال السياسة العامة و حتى من قبل انشاء قسم خاص بهذا الفرع في الكلية, له العديد من الافكار التي طرحها في هذا الاطار و رغم انها افكار ليست اصيلة فقد تحدث عنها العديد قبله مثل فكرة اللامركزية التي انتقدها في دراسة: "سياسة اللامركزية في مصر" (وتحدث عنها و انتقدها العديد قبله و بعده منهم الكاتب الكبير جمال حمدان), لكن يحسب للدكتور سيد في هذا المجال انه نظرا لطبيعته الريفية و ارتباطه بقريته حتى وفاته فقد كان معايشا لكل ما يتحدث عنه من مشاكل الريف نتيجة المركزية الشديدة للعاصمة, اي كان يتحدث بشكل واقعي اكثر منه نظري في مجال السياسات العامة بشكل عام. و قد اهتم في دراسته للادارة العامة بماهية المسائل و القضايا المهمة التي تُوقشت في هذا الفرع، وتطرق للموضوعات التي يمكن وضعها على جدول البحث فى سياسة اللامركزية المصرية.

لا يمكن القول انه يمكن قراءة اعمال الراحل حاليا بشكل مختلف عما كان عليه الامر قبلا لسببين:

اولا: لم يتغير الحال بالنسبة لفكرة اللامركزية في مصر فمازالت المشاكل المتعلقة بالمركزية المتطرفة للعاصمة هي هي و مازالت الحلول المقدمة هي هي و لم يحدث اي انجاز على هذا الصعيد حتى مع وجود ما يتمثل بخدمات الحكومة الالكترونية مثلا لكنه يبدو حل سطحي لمشكلات المركزية في مصر.

السبب الاخر ان الراحل لم يقدم مفهوما او اقترابا نظريا يمكن تطبيقه في ازمنة مختلفة و على حالات مختلفة انما ركز على دراسات حالة ضيقة تتمثل في قرى الريف المصري بالدلتا تحديدا مع ملاحظة ان الدلتا اقرب كثيرا للقاهرة و تختلف ايضا عن قرى الصعيد مثلا فضلا عن اختلافها تماما عن المناطق التي تمثل ثقافات فرعية كسيوة و سيناء و النوبة التي لا تتمثل مشاكلها فقط في قلة و صعوبة الحصول على الخدات المقدمة في العاصمة و انما تعاني من تهميش يصل لوجود مشاكل متعلقة بالاندماج و الهوية.

لكن عموما انتقد الدكتور السيد غانم قلة الإنجاز فى موضوع سياسة اللامركزية فى مصر رغمَ أنَّ فى الفترة (1960-1988) صدرَتْ أربعة قوانين أساسية وتعدل كل منها عدة مرات، وكذا عشرات القرارات الوزارية ونشطت الحكومة المركزية والمحليات المصرية من حيث إيجاد برامج متعددة لمشروعات قومية وانتاجية. وحتى ما نُشر فى الموضوع –والذي لم يكن قليلًا- لم يستطع الارتباط بسياسة اللامركزية.

من هنا حاول وضع جدول أعمال بحثي لسياسة اللامركزية فى مصر بحيث لا يسعى لتقديم سياسة اللامركزية تقديمًا نقديًا وإنَّمَا تبع أدبيات الحقل خصوصًا ما ظهر فى أبحاث غير منشورة وتقارير استشارية لمعالجة سياسة اللامركزية على المستوى الكلي مع ذكر ثلاث سياسات فرعية فى إطارها. درس الكاتب سياسة اللامركزية فى على المستوَى الكلي، كما درس سياسات فرعية لسياسة اللامركزية من بينها سياسة توصيل الخدمات المحلية وسياسة المشروعات المُدرَّة لإيراد وأخيرًا سياسة الموارد المالية والبشرية المحلية.

قام الراحل ايضا بوضع قائمة بالموضوعات التي ما زالت تحتاج لدراسة مكثفة فى سياسة اللامركزية فى مصر، قائمة تشبه جدول أعمال بحثي. وهذه الموضوعات هي دور الهيئات الأجنبية فى سياسة اللامركزية فى مصر، وقياس الأداء الحكومي فى سياسة اللامركزية، ونظام المحافظين فى مصر، والعلاقة بين الإدارة المركزية على المستوَى المحلي والمحليات، وحجم وحدود الوحدات المحلية بين الديمقراطية والكفاءة، والإدارة الداخلية للوحدات المحلية. كذا طالبَ بضرورة تكثيف البحث فى السياسات التي سبق وأشار إليها، ألا وهي سياسة الموارد البشرية والمالية المحلية، وسياسة توصيل الخدمات المحلية، وأخيرًا سياسة المشروعات المُدرة لإيراد.

فى الواقع، لقد حاول د. سيد غانم من خلال مؤلفاته حول السياسات المحلية التأكيد على ضرورة عدم اكتفاء الباحث السياسي بالمنظور الضيق فى دراسة علم السياسة, حيث النظرة الضيقة للنظرية السياسية والنظم السياسية المقارنة والعلاقات الدولية، بل الاطلاع على ما جادَتْ به مؤلفات الحقول العلمية الأخرى كالإدارة وفروعها والاستفادة بما فيما يصب فى دراسة النظم السياسية. لقد رأَى الدكتور السيد غانم قيمة الإدارة

المحلية والسياسات العامة فى دراسة معوقات النظام السياسي المصري، وهذا أمر فى غاية الأهمية. إنَّ العلوم السياسية متكاتفة، وهي والعلوم الاجتماعية بشتى فروعها متكاملة، ولا ينبغي الاكتفاء بفرع دون الآخر.

خامسا: دراساته عن فكرة "التنمية": رغم انها ليست جديدة في المجال عامة لكنها ربما ساعدت الدارس العربي لانه في ذلك الوقت لم تكن الدراسات العربية عن التنمية متوفرة بكثرة و كان المجال نفسه جديد في مصر, فأي دراسة صادرة بالعربية في ذلك الوقت (بداية الثمانينات) عن موضوع التنمية, كانت مفيدة للدارسين العرب.

في دراسته للتنمية يستند الباحث على مفهوم التبادل كعصب لتأصيل دراسته حول التنمية السياسية مشيراً إلى كونه مفهوماً اقتصادياً إلا أنه أدب التنمية السياسية لم يهتم به على الرغم من اهتمام علماء الاجتماع يه في تحليلهم النسقي والنظري وبالأخص تالكوت بارسونز. وفيما يخص علم السياسية، يشير غانم إلى اهتمام دويتش في كتابه "العصب الحكومي" بهذا المفهوم، وجولد مان في كتابه: "منظورات معاصرة في علم السياسة"، حيث استخدماه لدراسة التصويت والمشاركة السياسية بشكل عام. وفيما يتعلق بدارسي التنمية السياسة، فقد تجاهلوا المفهوم مشيرين إلى الآثار السياسية للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية أو التعبئة. بالإضافة إلى ذلك، تناول الباحثون أزمات التنمية السياسية دون محاولة وضع مفهوم التبادل في موقع التطبيق.

ويسعى الدكتور سيد غانم في دراسته للتنمية إلى الاستفادة من مفهوم التبادل بتطبيقه على التنمية السياسية موضحاً جدواه وأهميته في دراسة الظواهر السياسية على المستويين الكلي والجزئي. وفي نفس الاطار, تناول د. سيد مفهوم التغير المجتمعي ومدى ترابط المجتمع في نظام كلي يؤثر التغير في أحد نظمه الفرعية على النظم الأخرى ايجابياً أو سلبياً, بالاضافة الى فكرة لماذا تحول العالم من مفهوم التغيير إلى مفهوم التنمية كمفهوم مركزي وما يرتبط بالتنمية من عمليات وأبعاد تحليلية ترتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية كمفاهيم تحليلية وعلاقة كل منها بالنظام السياسي. و نظرا لتباين المجتمعات و اختلافها و لان فكرة التنمية اصلا غربية, عمل د. غانم على معالجة إشكالية مركزية وهي إمكانية وضع معيار لتحديد ماهية التنمية السياسية بما يتماشى مع أوضاع المجتمعات النامية والمتقدمة. كما ركز على إشكالية المثل الأعلى للتغيير التنموي, و اوضح ما أسماه بصعوبة الاختيار فيما يتعلق بالمثل العليا للتنمية.